Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م

Participation of Jordanian Women in Decentralization Elections of 2017

صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة
SALEH FALEH ABDERZZAK EL KHOILDAH
دكتوراه علوم سياسية باحث في الشؤون السياسية المملكة الأردنية الهاشمية الأردن
Saleh881@yahoo.com

تاريخ الاستلام : 2018-04-26 تاريخ القبول : 2018-08-30

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م، وأثر الكوتا النسائية في قانون اللامركزية على مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية، وخلصت الدراسة إلى أن قانون اللامركزية أعطى المرأة الأردنية حق الانتخاب والترشح لعضوية مجالس المحافظات، وعمل على تخصيص مقاعد إضافية للمرأة الأردنية (الكوتا النسائية) في مجالس المحافظات، وأن هناك أثر إيجابي بين الكوتا النسائية في قانون اللامركزية وبين مشاركة المرأة في الانتخابات اللامركزية، وأوصت الدراسة بزيادة عدد المقاعد الإضافية المخصصة للمرأة في مجالس المحافظات، ووضع برامج إرشادية وتوعية حول أهمية مشاركة المرأة الأردنية في مجالس المحافظات، وتقديم الدعم المادي للمرأة في حملات الدعاية الانتخابية، وعقد دورات وبرامج تدريبية للنساء الأعضاء في مجالس المحافظات.

الكلمات المفتاحية :- اللامركزية، مجلس المحافظة، المشاركة السياسية، المرأة الأردنية.

Abstract

This study aims to identify the participation of Jordanian women in the decentralization elections of 2017 and the impact of Women quota in the decentralization law on the participation of Jordanian women in the decentralization elections. The study concluded that the decentralization law gave Jordanian women the right to vote and run for Governorate Councils, and that there is a positive effect between the Women quota in the decentralization law and the participation of women in the decentralization elections. The study recommended increasing the number of additional seats allocated to women in Governorate Councils, and the development of guidance and awareness programs about the importance of the participation of Jordanian women in Governorate Councils, and to provide material support for women in electoral propaganda campaigns, holding sessions and training programs for women members of provincial councils.

Keywords :

Decentralization, Governorate Council, Political Participation, Jordanian Women.

مقدمة

بدأت المرأة الأردنية المشاركة في الانتخابات المختلفة للمجالس المنتخبة منذ عام 1974م، وذلك عندما تم تعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب والسماح للمرأة الأردنية بحق الانتخاب والترشح لعضوية مجلس النواب الأردني، ومن ذلك الحين والمرأة الأردنية تشارك في الانتخابات النيابية انتخاباً وترشحاً وكذلك شاركت في عضوية مجلس النواب الأردني.

وفيما يتعلق بالانتخابات البلدية والمحلية، فقد تم تعديل قانون البلديات عام 1982م، بحيث تم منح المرأة الأردنية حق الانتخاب والترشح لعضوية المجالس البلدية والقروية، وشاركت المرأة في الانتخابات البلدية انتخاباً وترشحاً وكذلك شاركت في عضوية المجالس البلدية والمحلية.

أما فيما يتعلق بالمواقع الحكومية فقد تم تعيين أول امرأة وزير في الحكومة الأردنية عام 1979م، وذلك عندما تم تعيين السيدة أنعام المفتي وزيرة للتنمية الاجتماعية، ثم جاء بعد ذلك تعيين السيدة ليلى شرف وزيرة للإعلام عام 1984م، وبعد ذلك استمر وجود المرأة الأردنية في الحكومات الأردنية.

وفي عام 2015م بدأت الحكومة الأردنية التوجه نحو تطبيق قانون اللامركزية واستحداث مجالس المحافظات، حيث تشريع قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، والذي تضمن تخصيص مقاعد إضافية للمرأة الأردنية (الكوتا النسائية) بنسبة بلغت (15%) من مجموع عدد أعضاء مجالس المحافظات المنتخبين والمعينين.

وقد مثلت تجربة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م تجربة جديدة في مشاركتها في المجالس المحلية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة من أجل التعرف على طبيعة مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م.

هدف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م، وكذلك تحليل قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، والتعرف على مدى سماح القانون بحق الانتخاب والترشح للمرأة الأردنية، والتعرف على طبيعة الكوتا النسائية في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، ومعرفة أثر الكوتا النسائية في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م على مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م، وتمثيل المرأة الأردنية في مجالس المحافظات في الأردن، والخروج باستنتاجات قد تساعد صانع القرار السياسي على تعديل هذه التشريعات بما يساعد المرأة الأردنية.

أهمية الدراسة :-

بعد صدور قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، فقد تم تحديد نسبة المقاعد المخصصة للمرأة بـ (10%) من عدد أعضاء مجالس المحافظات المنتخبين، بالإضافة إلى نسبة (5%) من عدد أعضاء مجالس المحافظات الذين يتم تعيينهم من قبل مجلس الوزراء، وبذلك تصبح نسبة المرأة (15%) من إجمالي عدد أعضاء مجالس المحافظات، ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م، وكذلك التعرف على طبيعة

الكوتا النسائية في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، وآلية تطبيقها وطريقة احتسابها، وتعزيز الدراسات السابقة في مجال مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية والمحلية، وتكمن أهمية الدراسة أيضاً في بيان تأثير الكوتا النسائية في قانون اللامركزية على تمثيل المرأة الأردنية في مجالس المحافظات، واستفادة صانع القرار السياسي في الأردن من هذه الدراسة للتأكد من جدوى الاستمرار في تطبيق الكوتا النسائية أو تعديلها أو إلغائها.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :-

تكمن مشكلة الدراسة في مفهوم الكوتا النسائية في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، والتي تم بموجبها منح المرأة مقاعد إضافية مخصصة للمرأة فقط في مجالس المحافظات، وهذه الدراسة تحاول الإجابة على السؤال المحوري التالي :-

ما هي طبيعة مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م ؟.

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية :-

ما هي طبيعة مشاركة المرأة الأردنية كمرشحة في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م ؟.

ما هي طبيعة مشاركة وتمثيل المرأة الأردنية في مجالس المحافظات لعام 2017م ؟.

ما هي ملامح نظام الكوتا النسائية في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م ؟.

فرضيات الدراسة :-

تستند هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية :-

هنالك علاقة ارتباطية بين مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م وبين الكوتا النسائية في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م.

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية فرضيات فرعية هي :-

هنالك أثر إيجابي بين الكوتا النسائية في قانون اللامركزية وبين عدد المرشحات في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م.

هنالك أثر إيجابي بين الكوتا النسائية في قانون اللامركزية وبين مشاركة وتمثيل المرأة الأردنية في مجالس المحافظات لعام 2017م.

منهج الدراسة :-

سيقوم الباحث في هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك للتعرف على طبيعة مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م، من حيث طبيعة مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م، ومشاركتها في عضوية مجالس المحافظات، وكذلك تحليل الكوتا النسائية في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، ومعرفة ماهيتها وكيفية تطبيقها وتأثيرها على تمثيل المرأة في مجالس المحافظات، وكذلك سيقوم الباحث باستخدام المنهج القانوني من خلال البحث في النصوص القانونية التي تتناول عن الكوتا النسائية في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م وتحليلها والتعليق عليها.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة :-

المشاركة السياسية :- هي الأنشطة القانونية التي يقوم بها المواطنون العاديون وتستهدف بشكل مباشر تقريباً اختيار الموظفين الحكوميين والإجراءات التي يتخذونها[1]. وفي هذه الدراسة سيتم تناول مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م.

الانتخابات اللامركزية :- هي عملية متعددة المراحل يتم من خلالها انتخاب أعضاء مجالس المحافظات في الأردن، ويتم بيان وتوضيح كافة الإجراءات المتعلقة بالانتخابات اللامركزية في الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته وقانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م.

الدراسات السابقة :-

هناك عدد من الدراسات التي تناولت مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية وفكرة تطبيق اللامركزية في المحافظات، وإجراء الانتخابات اللامركزية لعام 2017م، بإشراف وإدارة الهيئة المستقلة للانتخاب، ومن هذه الدراسات :-

دراسة " المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال عقد التسعينات "[2]، وقد تناولت الدراسة مشاركة المرأة السياسية خلال عقد التسعينات في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية ودورها في مؤسسات المجتمع المدني. وتوصلت الدراسة إلى أنه وبالرغم من أن الإحصاءات السكانية والانتخابية تؤكد أن المرأة الأردنية تشكل نصف التعداد السكاني للمجتمع الأردني، إلا أن مشاركتها لا تتناسب وهذا التعداد، وأنه على الرغم من مساهمة المرأة في عملية الاقتراع بنسبة كبيرة تراوح تعدادها السكاني في المجتمع الأردني، إلا أن زخم هذه الأصوات لم يستطيع إيصال المرأة الأردنية إلى البرلمان، وكذلك هناك العديد من العوامل المعيقة التي حالت دون وصول المرأة إلى البرلمان، أبرزها عامل الثقافة المجتمعية الأردنية، والذي يتركز في السلطة الأبوية الذكرية، والفئوية، والعشائرية، والموروث الثقافي.

ودراسة " حق المرأة في المشاركة في عضوية المجالس المنتخبة "[3]، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على حق الانتخاب والطبيعة القانونية له بشكل عام، وحق المرأة في المشاركة في المجالس التشريعية عبر الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والمؤتمرات الدولية، ومشاركة المرأة السياسية في المجالس التشريعية الأردنية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المرأة لم تتمكن من المشاركة السياسية أو زيادة نسبة مشاركتها إلا من خلال نص صريح واضح في الدستور لحفظ حصة المرأة في المجالس المنتخبة، أو بتعديل قانون الانتخاب، أو من خلال تبني الأحزاب السياسية لنسبة معينة من المرشحات بين مرشحيها، أو تبني سياسة محددة تتوجه لاستقطاب النساء ودعمهن، وبينت الدراسة أن معوقات وصول المرأة إلى البرلمان تتمثل في أسباب سياسية واقتصادية ودينية وثقافية وقانونية، وأسباب تتعلق بالمرأة ذاتها من حيث

(1) Bari'ah Naqshabandi, Women's changing political participation in Jordan, Durham theses, unpublished doctoral Dissertation, Durham University, UK,1995, P4.

(2) عبير صلاح عمران طهبوب، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال عقد التسعينات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2003م.

(3) نادرة إبراهيم الخزاعي، حق المرأة في المشاركة في عضوية المجالس المنتخبة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، الأردن، 2005م.

مستوى تعليمها وثقافتها واستقلالها المادي، وأن الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب تخالف الدستور، إلا أن الكوتا أصبحت ضرورة ملحة في الوقت الحاضر، وأن الكوتا ستحفز النساء وأفراد المجتمع وستفتح المجال لمشاركة واسعة من قبل النساء.

ودراسة " المرأة والمشاركة السياسية في الأردن "[4]، وقد تناولت الدراسة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة على المستوى العالمي، والواقع السياسي للمرأة على المستوى الإقليمي والمحلي، وتواجد المرأة الأردنية في المجلس الوطني الاستشاري، وفي السلطة التنفيذية وبعض المنظمات النسائية، وتواجد المرأة في الأحزاب السياسية وجماعات الضغط وفي البرلمان الأردني، وبينت الدراسة الصعوبات التي تعيق وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار. وقد خلصت الدراسة إلى أنه في ظل التجارب السابقة للانتخابات البرلمانية، لا بد من اتخاذ إجراءات عملية لتمكين المرأة من الوصول إلى السلطة التشريعية، وتؤهلها للمشاركة في صنع القرار بشكل أوسع، وتتمثل هذه الإجراءات بالبدء بالإعداد للانتخابات في وقت مبكر، والسعي لتغيير الانطباع الاجتماعي السائد تجاه المرأة، ووضع خطة واضحة لدعم المرشحات الكفؤات القادرات على الحصول على نسب تصويت مرتفعة، ودعم الأحزاب السياسية، وزيادة دورها في التأثير على النساء سياسياً، وجذبهن للعمل السياسي المنظم، وزيادة دور المنظمات النسائية الفاعلة والنقابات العمالية، وتوحيد جهود الحركة النسائية.

ودراسة " دور المرأة في المشاركة السياسية "[5]، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تحول دون وصول المرأة إلى المكانة المنشودة في الحياة العامة في الزمن الحاضر، وإلقاء الضوء على دور الإسلام في تفعيل دور المرأة في تأسيس دولة الإسلام في العصور الأولى، وكذلك التعرف على دور المرأة العربية في المشاركة السياسية، والتعرف على مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، وقد أوصت الدراسة بإعداد برامج توجيه وتفعيل القيم الإسلامية للمرأة.

ودراسة " دور الانتخابات النيابية(1989-2007) في تمكين المرأة الأردنية سياسياً "[6]، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الانتخابات النيابية في تمكين المرأة الأردنية سياسياً من وجهة نظرها، وتناولت الدراسة مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية والبلدية والأحزاب السياسية، وقد توصلت الدراسة إلى أن مجال ثقة المرأة بذاتها احتل المرتبة الأولى، وتلاه مجال اكتساب المهارات السياسية، ثم تلاه مجال المشاركة بالحياة البرلمانية، وأنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين تقديرات أفراد العينة لدور الانتخابات النيابية في تمكين المرأة الأردنية سياسياً من وجهة نظرها في جميع مجالات الدراسة والأداة الكلية، تعزى لمتغير طبيعة العمل، وأنه هناك فروق دالة

([4]) محمد أحمد المقداد، المرأة والمشاركة السياسية في الأردن : دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003م، مجلة المنارة للدراسات والبحوث، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد (12)، العدد (1)،2006م، ص 289.

(5) غازي ربابعة، دور المرأة في المشاركة السياسية، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد(5)، مارس، 2010، ص 165 .

(6) أحمد عارف الكفارنه، ورفقة خليف سالم، دور الانتخابات النيابية(1989-2007) في تمكين المرأة الأردنية سياسياً من وجهة نظرها، مجلة جامعة الأقصى(سلسلة العلوم الإنسانية)، فلسطين، المجلد (15)، العدد(2)، يناير، 2011، ص ص 154-187.

إحصائية عند مجالي اكتساب المهارات السياسية، وثقة المرأة بذاتها، وأوصت الدراسة بإعداد برامج توعية للنساء في مجال الحياة البرلمانية وحقوقهن في الانتخاب والترشيح، ودعوة الأحزاب السياسية إلى مساندة المرأة في ترشيحها للبرلمان والبلديات، وتفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة للمشاركة في تعظيم المنافع الاجتماعية للمرأة، وتفعيل دور اللجنة الوطنية للمرأة من أجل رفع المستوى العام للنساء وزيادة دورهن في التنمية والحياة السياسية.

ودراسة " المرأة الأردنية في دساتير وتشريعات ما بعد الربيع العربي "[7]، وقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الإصلاحات السياسية والدساتير والتشريعات القانونية التي جاءت كاستجابة للمطلب الشعبي في التغيير والإصلاح على كافة الصعد المتمثلة بالبنية السياسية والتشريعية، وبينت الدراسة أنه في مرحلة الربيع العربي صدرت تشريعات جديدة وتم تعديل على العديد من القديم منها باتجاه المزيد من الحماية لحقوق الإنسان وحقوق المرأة وتعزيزها، ومن أبرزها، التعديلات الدستورية لعام 2011، وقانون المحكمة الدستورية لسنة 2012، وقانون البلديات لسنة 2011، وقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2012، وقانون الأحزاب السياسية لعام 2012، وقانون الهيئة المستقلة للانتخاب لسنة 2012. وخلصت الدراسة إلى أن التعديلات الدستورية لعام 2011، لم تنص صراحة على المساواة على أساس الجنس، وأن قانون البلديات لسنة2011، رفع النسبة المخصصة للنساء في المجالس البلدية؛ ما أسفر عن زيادة مشاركة المرأة في المجالس البلدية، وأن قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2012، رفع مقاعد الكوتا النسائية، ما عزز المشاركة السياسية للمرأة في المجلس النيابي السابع عشر، وأن قانون الأحزاب السياسية لعام 2012، يساهم في رفع نسبة النساء في الأحزاب.

ودراسة " الإصلاحات الدستورية في الأردن "[8]، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على تجربة الإصلاح الدستوري في الأردن، وأبرز التعديلات الدستورية، وأهم هذه التعديلات ونقاط القوة والضعف فيها، وبينت الدراسة أن التعديلات الدستورية تشكل خطوة هامة باتجاه تطور وتعزيز المسيرة الديمقراطية بما ينعكس إيجاباً على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأنّ التعديلات الدستورية الأخيرة فيها الكثير من الإيجابيات، واشتملت على ضوابط لحل مجلس النواب، وتعزيز استقلال السلطة القضائية وسيادة القانون على الجميع. وبينت الدراسة أن التعديلات الدستورية وضعت حداً لبعض مظاهر هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وأعادت نوعاً من التوازن المفقود بين السلطات الثلاث، إلا أن هذه التعديلات لم تؤدِّ إلى القضاء كلياً على كافة مظاهر هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، وأوصت الدراسة باحترام أحكام الدستور والالتزام بها من قبل السلطات الثلاث،

(7) آمال حدادين، المرأة الأردنية في دساتير وتشريعات ما بعد الربيع العربي، في : مركز القدس للدراسات السياسية، المرأة وربيع العربي، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2014، ص ص 55-60.

(8) Mohammed Torki Bani Salameh, and Azzam Ali Ananzah , Constitutional Reforms in Jordan: A Critical Analysis , Digest of Middle East Studies , The Policy Studies Organization, Volume 24, Issue 2, Fall 2015, p: 139–160.

واعتبار الإصلاح الدستوري هو المدخل الحقيقي والأساسي للإصلاح السياسي، وتعزيز استقلال ونزاهة القضاء وتطوير آليّات تطبيق القوانين.

ودراسة " انتخابات مجالس البلدية والمحافظات لعام 2017م"[9]، وقد بينت الدراسة أن انتخابات المحافظات والمحافظات البلدية لعام 2017 كانت جزءاً لا يتجزأ من عمل اللامركزية في البلاد، وقد تم تعزيز ذلك من خلال القوانين الجديدة التي أدخلت مجلس المحافظة كهيئة استشارية جديدة دون إقليمية منتخبة، وأنه على الرغم من أن مجالس المحافظات الجديدة لديها القدرة على زيادة المشاركة المحلية في صياغة احتياجات التنمية المحلية وتقديم الخدمات، إلا أنها لا تملك سلطة تشريعية، بشكل عام، وقد بينت الدراسة أن الانتخابات كانت منظمة بشكل جيد، وبالرغم من حدوث انتهاكات انتخابية بسيطة، لم يكن هناك أي خرق نظامي لهذه العملية، وأن هناك هيمنة للانتماءات القبلية وأن أغلبية المرشحين مستقلين وليس على أساس حزبي سياسي، وقد بينت الدراسة أن الانتخابات اللامركزية والبلدية خطوة مهمة في جهود الأردن لتحقيق اللامركزية، وستبين السنوات المقبلة مدى الحاجة لتشريع جديد لتحديد العلاقة بين مجلس المحافظة والهيئات الأخرى على المستوى البلدي، ومدى حاجة اللامركزية الحالية لجهود متزايدة نحو اللامركزية المالية ونحو تطبيق اللامركزية في الإجراءات التشريعية، وبينت الدراسة أن الحكومة الأردنية تواجه تحدي حول كيفية زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات، وتعزيز مشاركة الاحزاب والمرأة في الانتخابات.

وبعد الاطلاع على هذه الدراسات والأبحاث، نلاحظ أنها تناولت مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، وتناولت فكرة اللامركزية ومجالس المحافظات في جزء منها، دون بيان وتفصيل مشاركة المرأة في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م، وستضيف هذه الدراسة إلى الدراسات السابقة البحث بشكل تفصيلي في مشاركة المرأة في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م.

تقسيم الدراسة :- سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى المباحث التالية :-

المبحث الأول :- المرأة الأردنية في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م.

المبحث الثاني :- مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م.

الخاتمة :- نتائج وتوصيات الدراسة.

المبحث الأول :- المرأة الأردنية في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م :-

يمثل قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، الأساس القانوني لإجراء الانتخابات اللامركزية في الأردن، والذي يتضمن كافة إجراءات انتخابات مجالس المحافظات في الأردن من لحظة البدء بإعداد جدول الناخبين وحتى إعلان نتائج الانتخابات. وقد صدر قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م في الجريدة الرسمية،

(9)Annette Ranko ,Marco Lotz ,Hala Abu Ghazaleh, Imke Haase, The Municipal And Governorate Council Elections Of August 2017: Decentralization Efforts In Jordan , Konrad-Adenauer-Stiftung E.V. Jordanien, Country Report, August 2017.

رقم العدد (5375)، تاريخ 2015/12/31م[10]، ثم صدر نظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات رقم (135) لسنة 2016م وتعديله بمقتضى المادة (6) من قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م[11].

وفي هذا المبحث سيتم تناول وضع المرأة الأردنية في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م من حيث حق انتخاب أعضاء مجلس المحافظة وحق الترشح لعضوية مجلس المحافظة والكوتا النسائية في قانون اللامركزية.

المطلب الأول : المرأة وحق انتخاب أعضاء مجلس المحافظة في قانون اللامركزية :-

فيما يتعلق بحق انتخاب أعضاء مجلس المحافظة في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، فقد جاء في القانون، أن الأردني هو الشخص الذي يحمل الجنسية الأردنية بمقتضى أحكام قانون الجنسية الأردنية، وأن الناخب هو كل أردني له الحق في انتخاب أعضاء المجلس وفق أحكام هذا القانون، وأن المقيم هو الأردني الذي يقع مكان إقامته المعتادة في دائرة انتخابية معينة[12].

وجاء في المادة (13) من القانون:-

أ- لكل أردني أكمل ثماني عشرة سنة شمسية من عمره في التاريخ الذي يحدده مجلس المفوضين الحق في انتخاب أعضاء المجلس إذا كان مسجلاً في أحد الجداول الانتخابية النهائية.

ب- يحرم من ممارسة حق الانتخاب من كان :-

1- محكوماً عليه بالإفلاس ولم يستعد اعتباره قانونياً أو

2- مجنونا أو معتوها أو

3- محجوراً عليه ولم يرفع الحجر عنه.

ج- على المحاكم تزويد الدائرة في بداية شهري كانون الثاني وتموز من كل سنة أو أي تاريخ آخر تحدده الهيئة، بجميع الأحكام القطعية الصادرة عنها والمتعلقة بالحجر والإفلاس على أن تكون متضمنة الأسماء الكاملة للأشخاص الصادرة بحقهم تلك الأحكام وأرقامهم الوطنية عند نفاذ أحكام هذا القانون.

د- على الدائرة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لشطب أسماء الأشخاص المتوفين من قيودها لضمان عدم إدراجهم في الجداول الانتخابية[13].

وجاء في القانون، أنه تتولى الدائرة(دائرة الأحوال المدنية والجوازات) باستخدام أجهزة الحاسوب وعلى أساس الرقم الوطني وبالتنسيق مع الهيئة إعداد

([10]) الجريدة الرسمية ، رقم العدد (5375) ، تاريخ 2015/12/31م .

(11) صدر نظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات رقم (135) لسنة 2016م في الجريدة الرسمية، رقم العدد (5430)، تاريخ :- 2016/11/1م، ثم صدر نظام معدل لنظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات رقم (12) لسنة 2017م في الجريدة الرسمية، رقم العدد (5441)، تاريخ :- 2017/2/9م. وصدر تصويب بعض الأخطاء التي وردت في النظام المعدل لنظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات رقم (12) لسنة 2017م في الجريدة الرسمية، رقم العدد (5455)، تاريخ :- 2017/4/16م، وفي الجريدة الرسمية، رقم العدد (5460)، تاريخ :- 2017/5/16م.

(12) قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، المادة (2).

(13) قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، المادة (13).

جداول أولية للناخبين مرتبة ذكوراً وإناثاً لكل من يحق له الانتخاب وحاصل على البطاقة بناءً على مكان إقامة الناخب في قيود الدائرة[14].

وقد بينت التعليمات التنفيذية الخاصة بإعداد جداول الناخبين لمجالس المحافظات رقم (1) لسنة 2017م الصادرة استناداً لأحكام المادة (14) من قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م[15]، كافة التفاصيل المتعلقة بإعداد وجداول الناخبين لمجالس المحافظات.

وهكذا نرى أن قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، قد بين شروط حق انتخاب أعضاء مجلس المحافظة بشكل واضح، حيث أن القانون يساوى بين الرجل والمرأة في ذلك الحق، ولم يميز أحد عن الآخر فيما يتعلق بحق انتخاب أعضاء مجلس المحافظة، وبذلك تتمتع المرأة الأردنية بحق انتخاب أعضاء مجلس المحافظة.

المطلب الثاني: المرأة وحق الترشح لمجلس المحافظة في قانون اللامركزية :-

فيما يتعلق بحق الترشح لعضوية مجلس المحافظة في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، فقد جاء في القانون، أن المرشح هو الناخب الذي تم قبول طلب ترشحه لانتخابات المجلس وفق أحكام هذا القانون[16].

وجاء في المادة (19) من القانون:-

أ- يشترط في المتقدم بطلب الترشح لعضوية المجلس ما يلي :-

1- أن يكون أردنياً منذ عشر سنوات على الأقل.
2- أن يكون مسجلاً في جدول الناخبين النهائي في دائرته الانتخابية.
3- أن يكون قد أتم خمساً وعشرين سنة شمسية من عمره في يوم الانتخاب.
4- أن لا يكون محكوماً عليه بالإفلاس ولم يستعد اعتباره قانونياً.
5- أن لا يكون محكوماً بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف أو الأخلاق أو الآداب العامة او إساءة الائتمان ولو شمله عفو.
6- أن لا يكون منتمياً لأي حزب او تنظيم سياسي غير أردني.

ب- يشترط توافر الشروط المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة في الأعضاء المعينين في المجلس[17].

وجاء في المادة (20) من القانون، وأنه لا يجوز لأي من المذكورين أدناه الترشح لعضوية المجلس إلا إذا قدم استقالته قبل (15) يوماً من الموعد المحدد للترشح :-

أ- أعضاء مجلس الأمة.

ب- الوزراء وموظفي الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات والهيئات الرسمية والعامة.

ج- أمين عمان وأعضاء مجلس الأمانة وموظفيها.

د- رؤساء المجالس البلدية والمحلية وأعضائهما وموظفيهما.

هـ- موظفي الهيئات العربية والإقليمية والدولية[18].

(14) قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، المادة (14)، الفقرة (أ).

(15) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5453)، تاريخ :- 2017/4/11م.

(16) قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، المادة (2).

(17) قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، المادة (19).

وجاء في القانون، أنه لا يجوز الترشح لعضوية المجلس إلا في دائرة انتخابية واحدة[19]. وعلى كل من يرغب في ترشيح نفسه لعضوية المجلس أن يدفع إلى وزارة المالية أو أي من مديرياتها مبلغ مائتين وخمسين ديناراً يقيد إيراداً للخزينة غير قابل للاسترداد[20].

وقد بينت التعليمات التنفيذية الخاصة بالترشح لعضوية مجلس المحافظة رقم (6) لسنة 2017م الصادرة استناداً لأحكام المادتين (23) و(24) من قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م[21]، كافة التفاصيل المتعلقة بالترشح لمجلس المحافظة.

وهكذا نرى أن قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، قد بين شروط حق الترشح لعضوية مجلس المحافظة بشكل واضح، حيث أن القانون يساوى بين الرجل والمرأة في ذلك الحق، ولم يميز أحد عن الآخر فيما يتعلق بحق الترشح لعضوية مجلس المحافظة.

المطلب الثالث : الكوتا النسائية في قانون اللامركزية:-

فيما يتعلق بالكوتا النسائية في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، فقد نص القانون عليها بشكل واضح وصريح، حيث جاء في المادة (6) من القانون، ما يلي :-

أ- يكون لكل محافظة مجلس يسمى (مجلس المحافظة) يتألف من عدد من الأعضاء ويتمتع بشخصية اعتباريه ذات استقلال مالي وإداري.

ب- يحدد عدد أعضاء المجلس المنتخبين وتقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لهم في كل محافظة بنظام يصدر لهذه الغاية.

ج- 1- مع مراعاة أحكام الفقرتين (ب) و(د) من هذه المادة ، يضاف للنساء ما نسبته (10%) من عدد المقاعد المخصصة لأعضاء المجلس المنتخبين يتم ملؤها من المرشحات الحاصلات على أعلى الأصوات في المحافظة من غير الفائزات ولهذه الغاية يقرب العدد إلى أقرب عدد صحيح.

2- تنظم جميع الشؤون المتعلقة بتخصيص النسبة المشار إليها في البند (1) من هذه الفقرة بمقتضى النظام الصادر وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من هذه المادة.

د- يعين مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ما لا يزيد على (15%) من عدد أعضاء المجلس المنتخبين أعضاء في المجلس على أن يخصص ثلث هذه النسبة للنساء[22].

وقد صدر نظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات رقم (135) لسنة 2016م وتعديله[23]، ليبين تقسيم

(18) قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، المادة (20).

(19) قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، المادة (21).

(20) قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، المادة (22).

(21) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5453)، تاريخ :- 2017/4/11م.

(22) قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، المادة (6).

(23) صدر نظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات رقم (135) لسنة 2016م في الجريدة الرسمية، رقم العدد (5430)، تاريخ:- 2016/11/1م، ثم صدر نظام معدل لنظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات رقم (12) لسنة 2017م في الجريدة الرسمية، رقم العدد (5441)، تاريخ:- 2017/2/9م. وصدر تصويب بعض الأخطاء التي وردت في النظام المعدل لنظام الدوائر الانتخابية

الدوائر الانتخابية وتوزيع المقاعد فيها، وقد بينت المادة (2) من النظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات والمقاعد المخصصة لكل منها[24].

وقد جاء في المادة (3) من النظام[25]:- يكون عدد المقاعد المخصصة للنساء في كل محافظة على النحو التالي :- محافظة العاصمة ويخصص لها (5) مقاعد، ومحافظة إربد ويخصص لها (4) مقاعد، ومحافظة البلقاء ويخصص لها مقعدين، ومحافظة الكرك ويخصص لها مقعدين، ومحافظة معان ويخصص لها مقعدين، ومحافظة الزرقاء ويخصص لها (3) مقاعد، ومحافظة المفرق ويخصص لها (4) مقاعد، ومحافظة الطفيلة ويخصص لها مقعدين، ومحافظة مادبا ويخصص لها مقعدين، ومحافظة عجلون ويخصص لها مقعدين، ومحافظة جرش ويخصص لها مقعدين، ومحافظة العقبة ويخصص لها مقعدين.

وهنا نلاحظ أنه تم تقسيم المملكة الأردنية الهاشمية إلى (158) دائرة انتخابية لغايات إجراء انتخابات اللامركزية لعام 2017م، وقد بلغ عدد المقاعد التي خصصت لها بالانتخاب بموجب نظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات رقم (135) لسنة 2016م وتعديله، (335) مقعد موزعة على مجالس المحافظات في المملكة والبالغ عددها (12) مجلس محافظة، منها (303) مقعد للدوائر الانتخابية المختلفة، و(32) مقعد خصصت للكوتا النسائية، كما تم تعيين (45) عضو من قبل مجلس الوزراء أعضاء في مجالس المحافظات، منهم (28) ذكور، و(17) امرأة. وفيما يلي توضيح لتوزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية المختلفة.

لمجالس المحافظات رقم (12) لسنة 2017م في الجريدة الرسمية، رقم العدد (5455)، تاريخ:- 2017/4/16م، وفي الجريدة الرسمية، رقم العدد (5460)، تاريخ:- 2017/5/16م.

(24) نظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات رقم (135) لسنة 2016م وتعديله، المادة (2).

(25) نظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات رقم (135) لسنة 2016م وتعديله، المادة (3).

جدول رقم (1)

توزيع مقاعد مجالس المحافظات لعام 2017م عن طريق الانتخاب والتعيين[26]

المحافظة	عدد مقاعد الدائرة		
	عدد مقاعد الانتخاب	عدد مقاعد التعيين	المجموع
1- محافظة العاصمة	58	8	66
2- محافظة إربد	45	6	51
3- محافظة البلقاء	25	3	28
4- محافظة الكرك	26	4	30
5- محافظة معان	18	2	20
6- محافظة الزرقاء	33	5	38
7- محافظة المفرق	38	5	43
8- محافظة الطفيلة	17	2	19
9- محافظة مادبا	18	2	20
10- محافظة عجلون	21	3	24
11- محافظة جرش	19	3	22
12- محافظة العقبة	17	2	19
المجموع	**335**	**45**	**380**

(26) الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات السابقة.

وقد بلغت نسبة أعضاء مجالس المحافظات الذين يتم انتخابهم بشكل مباشر من قبل المواطنين (85%) من عدد أعضاء مجلس المحافظة وذلك بموجب أحكام قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، في حين يتم تعيين ما نسبته (15%) من عدد أعضاء مجلس المحافظة بقرار من مجلس الوزراء وذلك بموجب أحكام قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م.

وقد بينت التعليمات التنفيذية الخاصة بإعلان النتائج الخاصة بانتخاب أعضاء مجالس المحافظات رقم (10) لسنة 2017م [27]، كافة التفاصيل المتعلقة بإعلان النتائج. حيث جاء في المادة (3) من التعليمات، أنه تقوم لجنة الانتخاب بإعلان النتائج الأولية الخاصة بأعضاء مجالس المحافظات بمن في ذلك عدد الأصوات اللواتي حصلن عليهن المرشحات في كل دائرة انتخابية وترفع إلى الهيئة النتائج الأولية والمحاضر والقرارات المتعلقة بالدائرة الانتخابية[28]. وجاء في المادة (4) من التعليمات، أنه يشكل المجلس لجنة خاصة أو أكثر من ذوات مشهود لهم بالنزاهة والحياد تتألف من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عن اثنين، للقيام بتدقيق النتائج الأولية لانتخابات مجالس المحافظات ومراجعتها حسابياً، للتأكد من عدم وجود اختلالات فيها، وتتولى في سبيل تحقيق ذلك بيان أسماء الفائزين بعضوية مجالس المحافظات، ورفعها إلى الرئيس لعرضها على مجلس المفوضين، وأسماء الفائزات بالمقاعد المخصصة للنساء على مستوى المحافظة، ورفعها إلى الرئيس لعرضها على مجلس المفوضين، ويحق للجنة الخاصة وحسب حاجتها، الاستعانة بمن تراه مناسباً من أصحاب الاختصاص، لمساعدتها في القيام بمهامها[29].

وهكذا نرى أن الكوتا النسائية في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، بلغت نسبتها (15%) من إجمالي عدد أعضاء مجالس المحافظات، وهذه الكوتا كوتا مفتوحة بمعنى أنها كوتا الحد الأدنى وبالتالي فإن عدد النساء مرشح للزيادة من خلال التنافس الحر.

المبحث الثاني :- مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م :-

بعد صدور قرار مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب اعتبار يوم الثلاثاء 2015/8/15م موعداً للاقتراع لانتخاب رؤساء وأعضاء المجالس البلدية والمحلية ومجالس المحافظات[30]. فقد جرت الانتخابات اللامركزية لعام 2017م بتاريخ 2017/8/15م بموجب قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م. وقد أعلن مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب بقراره رقم

(27) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5464)، تاريخ :- 2017/6/1م.

(28) التعليمات التنفيذية الخاصة بإعلان النتائج الخاصة بانتخاب أعضاء مجالس المحافظات رقم (10) لسنة 2017م، المادة (3).

(29) التعليمات التنفيذية الخاصة بإعلان النتائج الخاصة بانتخاب أعضاء مجالس المحافظات رقم (10) لسنة 2017م، المادة (4).

(30) قرار رقم (2017/1) بتحديد تاريخ الاقتراع للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات لسنة2017م، صادر عن مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب يوم الاثنين الموافق 2017/2/13م، الجريدة الرسمية، رقم العدد (5443)، تاريخ :- 2017/2/13م.

(2017/29) تاريخ 2017/8/16م النتائج النهائية للانتخابات البلدية وانتخابات مجالس المحافظات[31]. وفي هذا المبحث سيتم تناول مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول : مشاركة المرأة الأردنية كناخب في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م :-

شاركت المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م كناخبة، حيث أن قانون اللامركزية الذي أجريت بموجبه الانتخابات أعطى للمرأة حق الانتخاب، فقد بلغ عدد الناخبين المسجلين في الجداول الأولية (4117766) ناخب وناخبة، وبلغ عدد الإناث منهم (1933660)، في حين بلغ عدد الذكور(2184106)[32]. وبعد انتهاء الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها وتصويب الأوضاع على ضوء ما صدر من قرارات، والانتهاء من الاسقاطات، قامت الهيئة بنشر الجداول النهائية للناخبين، وقد بلغ عدد الناخبين المسجلين في الجداول النهائية (4109423) ناخب وناخبة، وبلغ عدد الإناث منهم (2182314)، في حين بلغ عدد الذكور (1927109) [33]. وقد بلغت نسبة الإناث (53,11%) من عدد الناخبين، في حين بلغت نسبة الذكور(46,89%) من الناخبين.

أما فيما يتعلق بعدد المقترعين، فقد بلغ عدد المقرعين في مختلف الدوائر الانتخابية في محافظات المملكة ودوائر البادية (1302949) ناخبة وناخبة[34]، وبلغت نسبة الذكور المقترعين (51,9%)، ونسبة الإناث المقترعات (48,1%)[35]. وبذلك تشكل النسبة النهائية للمشاركة في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (31,71%)[36] من مجموع الناخبين المسجلين في الجداول النهائية والبالغ (4109423) ناخب وناخبة.

(31) قرار رقم (2017/29)، النتائج النهائية للانتخابات البلدية وانتخابات مجالس المحافظات، صادر عن مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب بتاريخ 2017/8/16م، الجريدة الرسمية، رقم العدد (5478)، تاريخ:- 2017/8/21م.

(32) المركز الوطني لحقوق الإنسان، تقرير مجريات الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات 2017م، عمان، الأردن، تشرين الأول، 2017م، ص13 .

(33) المركز الوطني لحقوق الإنسان، تقرير مجريات الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات 2017م، مرجع سابق، ص17.

(34) جريدة الدستور الأردنية، رقم العدد (17984)، الخميس، تاريخ :- 2017/8/17م، ص 6.

(35) الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب :- www.iec.jo

(36) جريدة الدستور الأردنية، رقم العدد (17984)، الخميس، تاريخ :- 2017/8/17م، ص 6.

جدول رقم (2)

مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م ناخباً [37]

ت	نوع الناخب	عدد الناخبين	النسبة المئوية
1	الناخبين الذكور	1927109	%46,89
2	الناخبات الإناث	2182314	%53,11
3	مجموع الناخبين	4109423	%100

وهكذا نرى أن المرأة الأردنية شاركت المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م كناخبة بشكل فاعل، حيث تجاوزت نسبة النساء الناخبات نصف عدد الناخبين، وكذلك شاركت المرأة الأردنية كمقترع وبنسبة اقتربت من نصف عدد المقترعين الإجمالي.

المطلب الثاني : مشاركة المرأة الأردنية كمرشح في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م :-

شاركت المرأة في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م كمرشحة، حيث أن قانون اللامركزية الذي أجريت بموجبه الانتخابات أعطى للمرأة حق الترشح لعضوية مجالس المحافظات، وقد بلغ عدد المرشحين لمجالس المحافظات (1239) مرشحاً ومرشحة، يتنافسون على (380) مقعد عدد أعضاء مجالس المحافظات، منها (335) منتخباً من ضمنها (32) مقعد للكوتا النسائية، و(45) مقعداً بالتعيين[38]. وبلغ عدد المرشحين لمجالس المحافظات (1239) مرشحاً ومرشحة، منهم (1123) ذكور من إجمالي المرشحين، بينما بلغ عدد المرشحات الإناث (116) مرشحة[39].

وبلغت نسبة المرشحين الذكور في الدوائر الانتخابية المختلفة (90,64%) من العدد الإجمالي للمرشحين في كافة الدوائر الانتخابية المختلفة في المملكة، بينما بلغت نسبة المرشحات الإناث في الدوائر الانتخابية المختلفة (9,36%) من العدد الإجمالي للمرشحين في كافة الدوائر الانتخابية المختلفة في المملكة.

جدول رقم (3)

مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م مرشحاً [40]

ت	نوع المرشح	عدد المرشحين	النسبة المئوية
1	المرشحين الذكور	1123	%90,64
2	المرشحات الإناث	116	%9,36
3	مجموع المرشحين	1239	%100

(37) الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات السابقة.

(38) جريدة الدستور الأردنية، رقم العدد (17982)، الثلاثاء، تاريخ :- 2017/8/15م، ص 1.

(39) جريدة الدستور الأردنية، رقم العدد (17983)، الأربعاء، تاريخ :- 2017/8/16م، ص 4.

(40) الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات السابقة.

وهكذا نرى أن المرأة الأردنية شاركت المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م كمرشحة، حيث بلغت نسبة المرشحات (9,36%) من العدد الإجمالي للمرشحين، وهكذا يعكس رغبة المرأة الأردنية بالمشاركة والاستفادة من الكوتا النسائية وبالتالي تصبح المنافسة على مقاعد محجوزة سلفاً للمرأة مع فرصة التنافس الحر على المقاعد الأخرى، وبالتالي يمكن القول أن الكوتا النسائية في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، انعكست وبشكل إيجابي على زيادة عدد المرشحات في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م.

المطلب الثالث : مشاركة المرأة الأردنية كعضو في مجالس المحافظات لعام 2017م :-

شاركت المرأة الأردنية في مجالس المحافظات لعام 2017م كعضو، حيث بلغ عدد النساء الأعضاء في مجالس المحافظات لعام 2017م، (53) امرأة سواء بالانتخاب أو بالتعيين، منها (32) امرأة فازت بالانتخابات من خلال المقاعد الإضافية التي خصصت للمرأة (الكوتا النسائية) في قانون اللامركزية، و(4) نساء فازت بالانتخابات من خلال التنافس الحر مع الرجال، بالإضافة إلى (17) امرأة تم تعيينها من قبل مجلس الوزراء. ويمكن ملاحظة مشاركة المرأة الأردنية في مجالس المحافظات لعام 2017م كما يلي :-

أولاً : مشاركة المرأة الأردنية في مجالس المحافظات لعام 2017م عن طريق الكوتا النسائية :-

بلغ عدد النساء الأعضاء في مجالس المحافظات لعام 2017م والفائزات بالانتخابات اللامركزية من خلال المقاعد الإضافية التي خصصت للمرأة في قانون اللامركزية أي (الكوتا النسائية) (32) امرأة. ويمكن ملاحظة توزيع مقاعد الكوتا النسائية على المحافظات من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4)

توزيع مقاعد المرأة في مجالس المحافظات لعام 2017م عن طريق الكوتا النسائية[41]

المحافظة	عدد مقاعد الدائرة			نسبة عدد مقاعد الكوتا النسائية
	عدد مقاعد الدائرة	عدد مقاعد الكوتا	المجموع	
1- محافظة العاصمة	53	5	58	%8,62
2- محافظة إربد	41	4	45	%8,88
3- محافظة البلقاء	23	2	25	%8,00

(41) الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات السابقة.

4- محافظة الكرك	24	2	26	%7,69
5- محافظة معان	16	2	18	%11,11
6- محافظة الزرقاء	30	3	33	%9,09
7- محافظة المفرق	34	4	38	%10,52
8- محافظة الطفيلة	15	2	17	%11,76
9- محافظة مادبا	16	2	18	%11,11
10- محافظة عجلون	19	2	21	%9,52
11- محافظة جرش	17	2	19	%10,52
12- محافظة العقبة	15	2	17	%11,76
المجموع	**303**	**32**	**335**	**%9,55**

وفيما يلي أسماء النساء الفائزات بعضوية مجالس المحافظات لعام 2017م، من خلال المقاعد الإضافية المخصصة للمرأة (الكوتا النسائية)، كما هو واضح في الجدول التالي.

جدول رقم (5)

مشاركة المرأة الأردنية في مجالس المحافظات لعام 2017م عن طريق الكوتا النسائية [42]

المحافظة	اسم الفائزة	عدد الأصوات
1- محافظة العاصمة	ميرفت عواد محمد العبادي	2271
	أمل رشيد موسى السعود	1726

(42) قرار رقم (2017/29)، النتائج النهائية للانتخابات البلدية وانتخابات مجالس المحافظات، صادر عن مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب بتاريخ 2017/8/16م، مرجع سابق.

	زبيده عيسى عبدالرحمن أبو عرقوب	1665
	سهام عود عيد الشديفات	1525
	نهاد علي كايد أبو جاموس	1164
2- محافظة إربد	هاجر هلال عبدالقادر درادكه	3571
	غدير محمد موسى كنعان	1705
	بسمة أحمد عبدالله الخلوف	1518
	مي حاتم حسن أبو اعداد	1304
3- محافظة البلقاء	أبتسام علي سعد الدسيت	2319
	منار صبحي شاهر أبو رمان	2125
4- محافظة الكرك	جزفين محمد عبدالعزيز النوايسه	1836
	نجيبة لطفي موسى الشمايلة	1324
5- محافظة معان	عايده محمد عبدالجليل خطاب	771
	فاطمه جبريل عودة الهبابهة	532
6- محافظة الزرقاء	فاطمه محمد علي طالب الجمل	2118
	فاطمه محمد قاسم شحرور	1317
	ناهده داود إبراهيم أبو دية	1259
7- محافظة المفرق	مشاعل محمد حنيان السرحان	1581
	اسميا غصن حسين العظامات	1210
	عايده رزق الله بشير المشاقبة	1169
	إكرام طايل توفيق الحوامدة	932
8- محافظة الطفيلة	أميره توفيق حماد القوابعه	930

	نوره عبدالرحمن محمد السعود	680
9- محافظة مادبا	سهاد حمزه محمد العبادي	1125
	أسماء صالح محمود الرواحنة	606
10- محافظة جرش	فاطمه محمد الراشد العراعره	1529
	دلال غازي باكير قردن	857
11- محافظة عجلون	ريما محمد أحمد الزغول	1089
	نداء محمد علي بني إسماعيل	952
12- محافظة العقبة	عاليه محمد أحمد الكباريتي	655
	أروى محمد الجارحي الجارحي	604

وبذلك تمثل النساء الفائزات بعضوية مجالس المحافظات لعام 2017م عن طريق الكوتا النسائية ما نسبته (60,37%) من مجموع عدد النساء الأعضاء في مجالس المحافظات لعام 2017م. وهذه النسبة من النساء الفائزات بعضوية مجالس المحافظات عن طريق الكوتا النسائية في قانون اللامركزية تعكس الأثر الإيجابي لوجود الكوتا النسائية في قانون اللامركزية؛ مما يعزز ويزيد من مشاركة ونجاح المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م بشكل ملحوظ.

ثانياً : مشاركة المرأة الأردنية في مجالس المحافظات لعام 2017م عن طريق التنافس الحر:-

بلغ عدد النساء الأعضاء في مجالس المحافظات لعام 2017م والفائزات بالانتخابات اللامركزية من خلال التنافس الحر على مقاعد الدوائر الانتخابية الانتخابية (4) نساء، ويمكن ملاحظة توزيع مقاعد النساء الأعضاء على مجالس المحافظات من خلال التنافس الحر كما يلي :-

1- فاطمه عمر خلف الجعافرة، وقد فازت بعضوية مجلس المحافظة في محافظة الكرك/ الدائرة السابعة/ منطقة بلدية الكرك الكبرى، وحصلت على (3385) صوت.
2- رماح محمد خلف الشواهين العمرو، وقد فازت بعضوية مجلس المحافظة في محافظة الكرك/ الدائرة الثامنة/ منطقة بلدية طلال، وحصلت على (1097) صوت.
3- ثريا خلف سهو الخزام، وقد فازت بعضوية مجلس المحافظة في محافظة المفرق/ الدائرة السابعة/ منطقة بلدية الخالدية، وحصلت على (2610) صوت.

4- حمده ارشيد أحمد القصيرين، وقد فازت بعضوية مجلس المحافظة في محافظة المفرق/ الدائرة الخامسة عشرة/ منطقة بلدية الباسلية، وحصلت على (503) صوت.

جدول رقم (6)

توزيع مقاعد المرأة في مجالس المحافظات لعام 2017م عن طريق التنافس الحر[43]

المحافظة	عدد مقاعد المرأة بالتنافس الحر	مجموع عدد المقاعد بالانتخاب	نسبة عدد مقاعد المرأة بالتنافس الحر
1- محافظة العاصمة	0	58	%0
2- محافظة إربد	0	45	%0
3- محافظة البلقاء	0	25	%0
4- محافظة الكرك	2	26	%7,69
5- محافظة معان	0	18	%0
6- محافظة الزرقاء	0	33	%0
7- محافظة المفرق	2	38	%5,26
8- محافظة الطفيلة	0	17	%0
9- محافظة مادبا	0	18	%0
10- محافظة عجلون	0	21	%0
11- محافظة جرش	0	19	%0
12- محافظة العقبة	0	17	%0
المجموع	**4**	**335**	**%1,19**

(43) الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات السابقة.

جدول رقم (7)

مشاركة المرأة الأردنية في مجالس المحافظات لعام 2017م عن طريق التنافس الحر[44]

المحافظة	الدائرة	اسم الفائزة	عدد الأصوات
1- محافظة الكرك	السابعة/ منطقة بلدية الكرك الكبرى	فاطمه عمر خلف الجعافرة	3385
2- محافظة الكرك	الثامنة/ منطقة بلدية طلال	رماح محمد خلف الشواهين العمرو	1097
3- محافظة المفرق	السابعة/ منطقة بلدية الخالدية	ثريا خلف سهو الخزام	2610
4- محافظة المفرق	الخامسة عشرة/ منطقة بلدية الباسلية	حمده ارشيد أحمد القصيرين	503

(44) قرار رقم (2017/29) النتائج النهائية للانتخابات البلدية وانتخابات مجالس المحافظات، صادر عن مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب بتاريخ 2017/8/16م، مرجع سابق.

وبـذلك تمثـل النسـاء الفـائزات بعضـوية مجـالس المحافظات لعـام 2017م عـن طريـق التنـافس الحـر مـا نسـبته (7,54%) مـن مجمـوع عـدد النسـاء الأعضـاء في مجالس المحافظات لعام 2017م. وهذه النسبة الضئيلة من النسـاء الفـائزات بعضـوية مجـالس المحافظات عـن التنـافس الحـر تؤكـد ضـرورة وجـود الكوتـا النسـائية في قـانون اللامركزيـة؛ خاصـة أنـه مـا زال هنـاك ظـروف اجتماعيـة واقتصـادية وثقافيـة مختلفـة تعيـق مشـاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، وتمنع وصولها لمراكز صنع القرار السياسي بشكل طبيعي.

ثالثاً : مشـاركة المـرأة الأردنيـة في مجـالس المحافظـات لعام 2017م عن طريق التعيين :-

بعد إعلان نتائج الانتخابات اللامركزية لعام 2017م، صدر قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2017/8/20م من أجل تعيين النساء اللواتي يتم تعيينهن من قبل مجلس الوزراء أعضاء في مجالس المحافظات وذلك لتغطية نسبة (15%) من أعضاء مجالس المحافظات بالتعيين[45]. وقد بلغ عدد الأعضاء الإجمالي الذين تم تعيينهم أعضاء في مجالس المحافظات بموجب قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، (45) عضو، منهم (28) ذكور، و (17) إناث.

وبذلك بلغ عدد النساء الأعضاء في مجالس المحافظات لعام 2017م من خلال التعيين من قبل مجلس الوزراء (17) امرأة. ويمكن ملاحظة توزيع مقاعد التعيين على مجالس المحافظات من خلال الجدول التالي.

(45) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5478)، تاريخ:- 2017/8/21م

.

جدول رقم (8)

توزيع مقاعد المرأة في مجالس المحافظات لعام 2017م عن طريق التعيين[46]

المحافظة	عدد مقاعد الدائرة			نسبة عدد مقاعد النساء
	عدد مقاعد الذكور	عدد مقاعد النساء	المجموع	
1- محافظة العاصمة	5	3	8	%37,50
2- محافظة إربد	4	2	6	%33,33
3- محافظة البلقاء	2	1	3	%33,33
4- محافظة الكرك	3	1	4	%25,00
5- محافظة معان	1	1	2	%50
6- محافظة الزرقاء	3	2	5	%40,00
7- محافظة المفرق	3	2	5	%40,00
8- محافظة الطفيلة	1	1	2	%50
9- محافظة مادبا	1	1	2	%50
10- محافظة عجلون	2	1	3	%33,33
11- محافظة جرش	2	1	3	%33,33
12- محافظة العقبة	1	1	2	%50
المجموع	**28**	**17**	**45**	**%37,77**

(46) الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات السابقة.

جدول رقم (9)

مشاركة المرأة الأردنية في مجالس المحافظات لعام 2017م عن طريق التعيين [47]

المحافظة	اسم العضو
1- محافظة العاصمة	نولفر علي عبدالله أبو اربيحة
	تمارا يعقوب ناصر الدين
	سيرسا لطفي إسماعيل بابوق
2- محافظة إربد	شادية جوزيف جريس نصراوي
	فاطمه رشيد الياسين
3- محافظة البلقاء	دانيا بشير محمّد عربيّات
4- محافظة الكرك	أدما أسبير زريقات
5- محافظة معان	رانيه أحمد سالم الخليفات
6- محافظة الزرقاء	دعاء نعيم سعيد البشارات
	فدوى جهاد الشيخ
7- محافظة المفرق	المهندسة شروق أحمد خلف الزيود
	المهندسة وسن بخيت عايد السردي
8- محافظة الطفيلة	عبله سليمان علي العبيديين
9- محافظة مادبا	زين جمال مطلق أبو الغنم
10- محافظة عجلون	غاده محمود مصطفى عنّاب
11- محافظة جرش	هند صالح محمّد الشروقي

(47) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5478)، تاريخ:- 2017/8/21م.

12- محافظة العقبة	نوال حمد علي الزلابيه

وبذلك تمثل النساء الأعضاء في مجالس المحافظات لعام 2017م عن طريق التعيين من قبل مجلس الوزراء ما نسبته (32,07%) من مجموع عدد النساء الأعضاء في مجالس المحافظات لعام 2017م. وهكذا يكون عدد النساء الأعضاء في مجالس المحافظات لعام 2017م، (53) امرأة من أصل (380) العدد الإجمالي لأعضاء مجالس المحافظات لعام 2017م، سواء بالانتخاب أو بالتعيين، وتشكل المرأة ما نسبته (13,94%) من مجموع عدد أعضاء مجالس المحافظات لعام 2017م.

وهكذا نرى أن المرأة الأردنية شاركت في مجالس المحافظات لعام 2017م كعضو، حيث بلغت نسبة النساء الأعضاء (13,94%) من مجموع عدد أعضاء مجالس المحافظات لعام 2017م. وبالتالي يمكن القول أن الكوتا النسائية في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، انعكست وبشكل إيجابي على زيادة تمثيل المرأة الأردنية في مجالس المحافظات لعام 2017م.

جدول رقم (10)

توزيع مقاعد المرأة الأردنية في مجالس المحافظات لعام 2017م [48]

المحافظة	عدد مقاعد المرأة بالتنافس الحر	عدد مقاعد المرأة بالكوتا النسائية	عدد مقاعد المرأة بالتعيين	مجموع عدد مقاعد المرأة
1- محافظة العاصمة	0	5	3	8
2- محافظة إربد	0	4	2	6
3- محافظة البلقاء	0	2	1	3
4- محافظة الكرك	2	2	1	5
5- محافظة معان	0	2	1	3
6- محافظة الزرقاء	0	3	2	5

(48) الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات السابقة.

7- محافظة المفرق	2	4	2	8
8- محافظة الطفيلة	0	2	1	3
9- محافظة مادبا	0	2	1	3
10- محافظة عجلون	0	2	1	3
11- محافظة جرش	0	2	1	3
12- محافظة العقبة	0	2	1	3
المجموع	**4**	**32**	**17**	**53**

جدول رقم (11)

مشاركة المرأة الأردنية الإجمالية في مجالس المحافظات لعام 2017م [49]

المحافظة	مجموع عدد مقاعد المرأة	مجموع عدد مقاعد مجلس المحافظة	نسبة عدد مقاعد المرأة
1- محافظة العاصمة	8	66	%12,12
2- محافظة إربد	6	51	%11,76
3- محافظة البلقاء	3	28	%10,71
4- محافظة الكرك	5	30	%16,66
5- محافظة معان	3	20	%15
6- محافظة الزرقاء	5	38	%13,15
7- محافظة المفرق	8	43	%18,60

(49) الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات السابقة.

8- محافظة الطفيلة	3	19	%15,78
9- محافظة مادبا	3	20	%15
10- محافظة عجلون	3	24	%12,50
11- محافظة جرش	3	22	%13,63
12- محافظة العقبة	3	19	%15,78
المجموع	**53**	**380**	**%13,94**

ويذكر أنه وبعد صدور نتائج انتخابات اللامركزية، فقد قرر مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب في جلسته المنعقدة بتاريخ 2017/8/20م وبموجب قراره رقم (2017/32) إلغاء عملية الاقتراع والفرز في جميع المجالس المحلية التابعة لمنطقة بلدية الموقر، وإلغاء عملية الاقتراع والفرز في الدائرتين الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين لمنطقة بلدية الموقر[50]. حيث بلغ عدد مقاعد مجلس المحافظة التي تم إلغائها في الدائرتين الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين لمنطقة بلدية الموقر (4) في مجلس المحافظة. وعليه فإذا ما تم أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، فإنه يكون عدد النساء الأعضاء في مجالس المحافظات لعام 2017م، (53) امرأة من أصل (376) العدد الإجمالي لأعضاء مجالس المحافظات لعام 2017م، سواء بالانتخاب أو بالتعيين، وتشكل المرأة ما نسبته (14,09%) من مجموع عدد أعضاء مجالس المحافظات لعام 2017م.

المطلب الرابع : مشاركة المرأة الأردنية في إدارة مجالس المحافظات لعام 2017م :-

شاركت المرأة الأردنية في إدارة مجالس المحافظات لعام 2017م، حيث أنه بعد اجتماع مجالس المحافظات لعام 2017م بتاريخ 2017/9/10م، تم إجراء انتخابات رؤوساء مجالس المحافظات ونواب ومساعدو رؤوساء مجالس المحافظات، وذلك استناداً لأحكام المادة (33) من قانون اللامركزية رقم (49) لسنة2015م والتي جاء فيها أنه يدعو المحافظ المجلس لعقد أول اجتماع له خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية ويرأس الجلسة أكبر الأعضاء سناً ويقوم المجلس بانتخاب رئيس له ونائب ومساعد للرئيس من بين أعضائه بالاقتراع السري المباشر. ويعتبر فائزاً بمنصب رئيس المجلس ونائبه ومساعده من نال أعلى أصوات الحاضرين وإذا تساوت

(50) قرار رقم (2017/32)، قرار بإلغاء عملية الاقتراع والفرز في جميع المجالس المحلية التابعة لمنطقة بلدية الموقر، وإلغاء عملية الاقتراع والفرز في الدائرتين الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين لمنطقة بلدية الموقر، صادر عن مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب في جلسته المنعقدة بتاريخ 2017/8/20م، ملحق الجريدة الرسمية، رقم العدد (5478)، تاريخ:- 2017/8/21م.

الأصوات بين مرشحين أو أكثر تجرى القرعة بينهم، وتكون مدة رئيس المجلس ونائبه ومساعده سنتين[51].

وأظهرت نتائج الانتخابات حصول ثلاثة سيدات على مناصب في مكاتب المجلس وبنسبة (8,33%) من مجموع المناصب على مستوى المملكة، وفوز(12) رئيس مجلس محافظة (جميعهم ذكور)، و(12) نائب رئيس مجلس محافظة منهم سيدة واحدة حصلت على مقعدها كمنصب نائب رئيس في محافظة معان، و(12) مساعد رئيس مجلس محافظة منهم سيدتان حصلتا على منصبهما في كل من مجلس محافظة الزرقاء ومجلس محافظة جرش[52].

ويمكن ملاحظة مشاركة المرأة الأردنية في إدارة مجالس المحافظات لعام 2017م كما يلي:-

1- عايدة محمد عبدالجليل خطاب، وقد فازت بمنصب نائب رئيس مجلس محافظة معان.
2- فدوى جهاد الشيخ، وقد فازت بمنصب مساعد رئيس مجلس محافظة الزرقاء.
3- هند صالح محمد الشروقي، وقد فازت بمنصب مساعد رئيس مجلس محافظة جرش[53].

(51) قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، المادة (33).

(52) مركز الحياة – راصد، التقرير النهائي لمراقبة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات2017، مركز الحياة – راصد: المنسق العام لتحالف راصد لمراقبة الانتخابات، كانون الأول2017م، عمان، ص 181-182.

(53) مركز الحياة، التقرير النهائي لمراقبة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات، مرجع سابق، ص182.

-4

جدول رقم (12)

مشاركة المرأة الأردنية في إدارة مجالس المحافظات لعام 2017م[54]

ت	الاسم	مجلس المحافظة	المنصب
1	عايدة محمد عبدالجليل خطاب	مجلس محافظة معان	نائب رئيس مجلس المحافظة
2	فدوى جهاد الشيخ	مجلس محافظة الزرقاء	مساعد رئيس مجلس المحافظة
3	هند صالح محمد الشروقي	مجلس محافظة جرش	مساعد رئيس مجلس المحافظة

(54) الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات السابقة.

الخاتمة :

بعد أن ألقينا الضوء على مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م، وتحليل قانون اللامركزية، فإن الدراسة بينت أن قانون اللامركزية أعطى المرأة الأردنية حق انتخاب أعضاء مجالس المحافظات، وكذلك أعطى المرأة الأردنية حق الترشح لعضوية مجالس المحافظات، وكذلك عمل قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، على تخصيص مقاعد إضافية للمرأة الأردنية (الكوتا النسائية) بلغت نسبتها (10%) من عدد أعضاء مجلس المحافظات المنتخبين، بالإضافة إلى نسبة (5%) من عدد أعضاء مجالس المحافظات الذين يتم تعيينهم من قبل مجلس الوزراء، وبذلك تصبح نسبة المرأة (15%) من إجمالي عدد أعضاء مجالس المحافظات.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م وبين الكوتا النسائية في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، وأن هناك أثر إيجابي بين الكوتا النسائية في قانون اللامركزية وبين عدد المرشحات في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م، وهناك أثر إيجابي بين الكوتا النسائية في قانون اللامركزية وبين تمثيل المرأة الأردنية في مجالس المحافظات لعام 2017م.

وأوصت الدراسة بضرورة تعديل قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م، بحيث يتم زيادة نسبة المقاعد الإضافية المخصصة للمرأة (الكوتا النسائية) لتصل على (25%) على الأقل من عدد أعضاء مجالس المحافظات، وكذلك تعديل القانون بحيث يتضمن ضرورة وجود كوتا نسائية في المكتب الدائم لمجالس المحافظات، وكذلك في اللجان المختلفة المنبثقة عن مجالس المحافظات.

وكذلك تؤكد الدراسة على ضرورة وضع برامج إرشادية وتوعوية تؤكد على أهمية وجود ومشاركة المرأة الأردنية في مجالس المحافظات، وكذلك العمل على تقديم الدعم المادي من قبل المنظمات النسائية الأهلية والرسمية للمرأة من أجل مساعدتها في تغطية حملات الدعاية الانتخابية خلال فترة الترشح لعضوية مجالس المحافظات. وضرورة عقد دورات وبرامج تدريبية للنساء الأعضاء في مجالس المحافظات من أجل بناء قدراتهن المختلفة، والعمل على تشجيع النساء الأعضاء في مجالس المحافظات على التواصل مع كافة فئات المجتمع وتفعيل أدوارهن كشركاء في تحقيق التنمية المحلية.

المراجع والمصادر :-

أولاً :- المراجع باللغة العربية:-

- أحمد عارف الكفارنه، ورفقة خليف سالم، دور الانتخابات النيابية(1989-2007) في تمكين المرأة الأردنية سياسياً من وجهة نظرها، مجلة جامعة الأقصى(سلسلة العلوم الإنسانية)، فلسطين، المجلد (15)، العدد(2)، يناير، 2011، ص ص 154-187.
- آمال حدادين، المرأة الأردنية في دساتير وتشريعات ما بعد الربيع العربي، في : مركز القدس للدراسات السياسية، المرأة وربيع العربي، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2014، ص ص 55-60.
- التعليمات التنفيذية الخاصة بإعلان النتائج الخاصة بانتخاب أعضاء مجالس المحافظات رقم (10) لسنة 2017م.
- جريدة الدستور الأردنية، رقم العدد (17982)، الثلاثاء، تاريخ :- 2017/8/15م.
- جريدة الدستور الأردنية، رقم العدد (17983)، الأربعاء، تاريخ :- 2017/8/16م.

- جريدة الدستور الأردنية، رقم العدد (17984)، الخميس، تاريخ :- 2017/8/17م.
- الجريدة الرسمية، رقم العدد (5375)، تاريخ:- 2015/12/31م.
- الجريدة الرسمية، رقم العدد (5430)، تاريخ:- 2016/11/1م.
- الجريدة الرسمية، رقم العدد (5441)، تاريخ:- 2017/2/9م.
- الجريدة الرسمية، رقم العدد (5453)، تاريخ :- 2017/4/11م.
- الجريدة الرسمية، رقم العدد (5455)، تاريخ:- 2017/4/16م.
- الجريدة الرسمية، رقم العدد (5460)، تاريخ:- 2017/5/16م.
- الجريدة الرسمية، رقم العدد (5464)، تاريخ :- 2017/6/1م.
- الجريدة الرسمية، رقم العدد (5478) ، تاريخ:- 2017/8/21م.
- عبير صلاح عمران طهبوب، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال عقد التسعينات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2003م.
- غازي ربابعة، دور المرأة في المشاركة السياسية، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد(5)، مارس، 2010، ص 165 .
- قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015م.
- قرار رقم (2017/1) بتحديد تاريخ الاقتراع للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات لسنة2017م، صادر عن مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب يوم الاثنين الموافق 2017/2/13م، الجريدة الرسمية، رقم العدد (5443)، تاريخ :- 2017/2/13م.
- قرار رقم (2017/29)، النتائج النهائية للانتخابات البلدية وانتخابات مجالس المحافظات، صادر عن مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب بتاريخ 2017/8/16م، الجريدة الرسمية، رقم العدد (5478)، تاريخ:- 2017/8/21م.
- قرار رقم (2017/32)، قرار بإلغاء عملية الاقتراع والفرز في جميع المجالس المحلية التابعة لمنطقة بلدية الموقر، وإلغاء عملية الاقتراع والفرز في الدائرتين الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين لمنطقة بلدية الموقر، صادر عن مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب في جلسته المنعقدة بتاريخ 2017/8/20م، ملحق الجريدة الرسمية، رقم العدد (5478)، تاريخ:- 2017/8/21م.
- محمد أحمد المقداد، المرأة والمشاركة السياسية في الأردن : دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003م، مجلة المنارة للدراسات والبحوث، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد (12)، العدد (1)،2006م، ص 289.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان، تقرير مجريات الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات 2017م، عمان، تشرين الأول، 2017م.
- مركز الحياة – راصد، التقرير النهائي لمراقبة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات2017، مركز الحياة – راصد: المنسق العام لتحالف راصد لمراقبة الانتخابات، كانون الأول2017م، عمان.
- الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب :- www.iec.jo
- نادرة إبراهيم الخزاعي، حق المرأة في المشاركة في عضوية المجالس المنتخبة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، الأردن، 2005م.
- نظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات رقم (135) لسنة 2016م وتعديله.
- نظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات رقم (135) لسنة 2016م.
- نظام معدل لنظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات رقم (12) لسنة 2017م.
- ملحق الجريدة الرسمية، رقم العدد (5478)، تاريخ:- 2017/8/21م.

ثانياً :- المراجع باللغة الإنجليزية:-

- Annette Ranko ,Marco Lotz ,Hala Abu Ghazaleh, Imke Haase, The Municipal And Governorate Council Elections Of August 2017: Decentralization Efforts In Jordan, Konrad-Adenauer-Stiftung E.V. Jordanien, Country Report, August 2017.
- Bari'ah Naqshabandi, Women's changing political participation in Jordan, Durham theses, unpublished doctoral Dissertation, Durham University, UK,1995.
- Mohammed Torki Bani Salameh, and Azzam Ali Ananzah , Constitutional Reforms in Jordan: A Critical Analysis , Digest of Middle East Studies ,

The Policy Studies Organization, Volume 24, Issue 2, Fall 2015, p: 139–160.